الأمم المتحدة

تقرير اللجنة التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ٢٨ باء (A/55/28/Add.2)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ٢٨ باء (A/55/28/Add.2)

تقريـــر اللجنـــة التحضيريـــة للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول	مقدمة	١-٢	١
الثاني	المسائل التنظيمية	٣-١٩	١
	ألف - إقرار جدول الأعمال	٣	١
	باء - الحضور	٤-٩	١
	جيم - اعتماد المنظمات غير الحكومية	١٠	٢
	دال - انتخاب أعضاء المكتب	١١-١٢	٣
	هاء - الوثائق	١٣	٣
	واو - مسألة المذكرات التقنية	١٤-١٥	٣
	زاي - الإجراء الذي اتخذته اللجنة	١٦-١٩	٣
الثالث	استعراض مدخلات العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية	٢٠-٢٤	٣
الرابع	- إعداد نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية	٢٥-٢٧	٤
الخامس	اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة	٢٨-٢٩	٤
السادس	توصية اللجنة والقرار الذي اتخذته	٣٠	٤
المرفقات			
الأول	بيان مشترك أدلى به رئيسا اللجنة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠١، في ختام الدورة الثالثة للجنة التحضيرية		٨
الثاني	قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة		٢٨

الفصل الأول – مقدمة

افتتاح الدورة ومدتها

١ – عقدت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية* في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠١، وفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٤٥ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١. وقد عقدت اللجنة ٤ جلسات (من الأولى إلى الرابعة)، فضلا عن عدد من الاجتماعات غير الرسمية.

٢ – وخلال الجلسة الأولى التي عقدت يوم ٢ أيار/مايو، ألقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بيانا أمام اللجنة التحضيرية.

الفصل الثاني – المسائل التنظيمية

ألف – إقرار جدول الأعمال

٣ – أقرت اللجنة خلال جلستها الأولى التي عقدت يوم ٢ أيار/مايو جدول الأعمال التالي لدورتها الثالثة، على نحو ما ورد في الوثيقة A/AC.257/21، وكان جدول الأعمال هذا على الشكل الآتي:

١ – إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٢ – استعراض مدخلات العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

٣ – إعداد نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

٤ – مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة.

٥ – اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة.

باء – الحضور

٤ – حضر هذه الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي وأذربيجان والأرجنتين والأردن واسبانيا واستراليا واستونيا وإسرائيل وإكوادور وألمانيا وأنتيغوا وبربودا وأندورا وإندونيسيا وأوروغواي وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان والبرازيل وبربادوس والبرتغال وبروني دار السلام وبنغلاديش وبوتان وبوركينا فاسو وبوروندي وبولندا وبوليفيا وبيلاروس وتايلند وتركيا وترينيداد وتوباغو وتونس وتوغو وتونغا وجامايكا والجزائر وجزر البهاما وجزر سليمان وجزر مارشال والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجورجيا وجيبوتي والدانمرك والرأس الأخضر ورومانيا وزامبيا وزمبابوي وسانت لوسيا وسري لانكا وسلوفينيا وسنغافورة والسودان وسورينام والسويد وسيراليون والصين والعراق وغانا وغواتيمالا وغينيا – بيساو وفرنسا والفلبين وفنزويلا وفنلندا وفيجي وفييت نام وقبرص وقطر وكرواتيا وكمبوديا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا والكونغو وكينيا ولكسمبرغ وليختنشتاين وليسوتو ومالطة ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريتانيا وموريشيوس وموناكو وميانمار وناميبيا وناورو والنرويج والنمسا ونيبال ونيجيريا ونيوزيلندا والهند وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليمن ويوغوسلافيا واليونان.

٥ – وحضر هذه الدورة مراقبان من الدولتين غير العضوين التاليين: الكرسي الرسولي وسويسرا.

* يدعى سابقا اللجنة التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات بشأن تمويل التنمية.

٦ - كما حضرها ممثلون عن مكاتب الأمم المتحدة وأجهزتها التالية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٧ - وكانت الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة: منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة التجارة العالمية.

٨ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة: الاتحاد الدولي لرابطات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والجماعة الكاريبية، والجماعة الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٩ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ممثلة:

المنظمات ذات المركز الاستشاري العام

مؤسسة كاريتاس الدولية؛ ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي؛ ومؤسسة الفرانسيسكان الدولية؛ والمجلس الأمريكي للعمل الدولي التطوعي؛ وغرفة التجارة الدولية؛ والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة؛ والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية؛ وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة؛ والاتحاد العالمي للعمل؛ والاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة.

المنظمات ذات المركز الاستشاري الخاص

منظمة العمل من أجل تقديم المعونة؛ ومجلس الكنائس الكندي؛ ومجمع سيدة الأعمال الخيرية للراعي الصالح؛ ومنظمة تحقيق بدائل التنمية بواسطة المرأة من أجل عهد جديد؛ ومنظمة الكأس المقدسة؛ ومنظمة موئل المعلومات: أين توجد المعلومات؛ والنادي الدولي لأبحاث السلام؛ ومنظمة التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن؛ والاتحاد اللوثري العالمي؛ ومنظمة ماني تيسي؛ وراهبات ماريكنول للقديس دومينيك؛ وراهبات مدارس نوتردام؛ وراهبات الرحمة للأمريكتين.

المنظمات المدرجة على القائمة

مركز الشواغل؛ ومؤسسة فريدرش - إيبرت؛ ومنظمة أصدقاء الأرض؛ ومعهد العالم الثالث؛ ورابطة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، لجنة المملكة المتحدة؛ ومنظمة البيئة والتنمية النسائية؛ والمجلس التجاري العالمي للتنمية المستدامة والاقتصاد العالمي والإيكولوجيا والتنمية.

المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى عملية تمويل التنمية

منظمة العمل من أجل الإصلاح الاقتصادي؛ والبعثة الزراعية؛ ومنظمة إعلان برن؛ ومركز التنمية الاقتصادية البيئية؛ ومركز البحوث الاجتماعية والتدريب والدراسات النسائية، ومركز البحوث الاقتصادية الدولية؛ ومجلس التنمية الدولية؛ ومنظمة التركيز على جنوب العالم؛ ومؤسسة إنترفيدا؛ ومؤسسة هاينريش بول؛ ومعهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية؛ والرابطة الوطنية للاقتصاديين الكوبيين؛ ومؤسسة الاقتصادات الجديدة؛ وراهبات اتحاد المؤسسات الخيرية؛ ومنتدى الاستثمار الاجتماعي؛ والائتلاف الدولي النسائي للعدالة الاقتصادية؛ وسنة الإغاثة، ٢٠٠٠.

جيم - اعتماد المنظمات غير الحكومية

١٠ - قررت اللجنة في جلستها الأولى المعقودة في ٢ أيار/مايو اعتماد منظمات غير حكومية أخرى في العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، على نحو ما أوصى به مكتبها ووردت في الوثيقة A/AC.257/10/Add.3 (انظر الفرع باء من الفصل السادس).

دال – انتخاب أعضاء المكتب

١١ – انتخبت اللجنة التحضيرية في الجلسة الرابعة المعقودة في ٨ أيار/مايو السيدة روث جاكوبي (السويد) التي عملت كنائبة لرئيس اللجنة، لكي تحل محل السيد جورجين بوجر (الدانمرك) كرئيسة مناوبة للجنة.

١٢ – وفي الجلسة نفسها، انتخبت اللجنة التحضيرية نوابا لرئيس اللجنة: السيد يوشيوكي موتو مورا (اليابان)، لكي يحل محل السيد هيدياكي كوبا ياشي (اليابان)، والسيد إيفان سيمونوفيتش (كرواتيا) لكي يحل محل السيد إيفان نيماك (كرواتيا)، والسيدة سونيا ليونسي (سانت لوسيا) كي تحل محل السيد جوليان هونتي (سانت لوسيا) والسيدة إلين لوج (الدانمرك) لكي تحل محل السيدة روث جاكوبي (السويد).

هاء – الوثائق

١٣ – ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

واو – مسألة المذكرات التقنية

١٤ – في الجلسة الرابعة المعقودة في ٨ أيار/مايو، أدلى ببيان كل من ممثلي جمهورية إيران الإسلامية (باسم مجموعة الـ ٧٧)، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، والسويد (باسم الاتحاد الأوروبي)، وبيلاروس، وكندا بشأن مسألة المذكرات التقنية.

١٥ – وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة التحضيرية إحالة المسألة إلى مكتبها للنظر فيها واتخاذ إجراء.

زاي – الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٦ – في الجلسة الرابعة المعقودة في ٨ أيار/مايو، أبلغ موريسيو إسكانيرو (المكسيك) ميسِّر المشاورات غير الرسمية بشأن العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية اللجنة بالتقدم المحرز في تلك المشاورات.

١٧ – وفي الجلسة نفسها، عرض الميسِّر مشروع القرار وصوبه شفويا.

١٨ – وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفرع ألف من الفصل السادس).

تواريخ الدورة الثالثة المستأنفة للجنة

١٩ – أوصت اللجنة في الفقرة ٧ من مشروع القرار بأن تعقد الدورة الثالثة المستأنفة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

الفصل الثالث – استعراض مدخلات العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

٢٠ – نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول الأعمال خلال جلستيها الأولى والثانية المعقودتين في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١. وكان معروضا عليها الوثيقتان التاليتان:

(أ) مجموعة المبادرات أو المواضيع المقدمة من الحكومات: مذكرة من الأمين العام (A/AC.257/23 و Add.1)؛

(ب) ورقة عمل من إعداد الميسِّر (A/AC.257/24).

٢١ – وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٢ أيار/مايو، أدلى ببيان استهلالي كل من المنسق التنفيذي لأمانة تنسيق تمويل التنمية، وميسِّر المشاورات غير الرسمية بشأن العملية التحضيرية الموضوعية، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، السيد موريسيو إسكانيرو (المكسيك).

٢٢ – وخلال نفس الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو المكسيك، وجمهورية إيران الإسلامية (باسم مجموعة الـ ٧٧)، والسويد (باسم الاتحاد الأوروبي)، وشيلي (باسم مجموعة ريو)، واليابان، وإسرائيل، وبيلاروس، والنرويج، والجمهورية

الدومينيكية، والصين، وسويسرا، ونـاورو (باسـم البلـدان الجزرية الصغيرة النامية التي هي أعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ)، والفلبين (باسم رابطة أمم جنـوب شـرق آسـيا)، وسانت لوسيا، وبنغلاديش.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلا البنـك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٤ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١، أدلى ببيانـات ممثلـو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وكوبـا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (باسم البلدان النامية غير الساحلية)، وبربادوس (باسم الجماعة الكاريبية)، واستراليا، وباكستان، والاتحاد الروسي، وأوغندا، وبوروندي، وبيلاروس.

الفصل الرابع –إعداد نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

٢٥ - نظرت اللجنـة في البنـد ٣ مـن جـدول الأعمـال في جلستها الثالثة المعقودة في ٨ أيار/مايو.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها، ألقى وكيل الأمين العام للشـؤون الاقتصادية والاجتماعية بيانا أمام اللجنة التحضيرية.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو جمهورية إيران الإسلامية (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والسـويد (باسـم الاتحـاد الأوروبي)، والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وباكستان، وبيلاروس، وإسرائيل.

الفصل الخامس – اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة

٢٨ - في الجلسة الرابعة المعقودة في ٨ أيـار/مـايو، عـرض نائب الرئيس الذي يعمل أيضا كمقرر مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة (A/AC.257/L.6)، وصوبه شفويا.

٢٩ - واعتمدت اللجنة عندئذ التقرير وعـهدت إلى المقـرر أن يقوم بالتعاون الوثيق مع أعضاء المكتب الآخرين والأمانة، بوضع التقرير في صيغته النهائية، وإدراج الأعمال التي أنجزتها اللجنة اليوم وكذلك الموجزات التي أعدها الرئيسان المناوبان عن الحوار المشترك الذي جرى في الفترة من ٣ إلى ٧ أيار/ مايو في شكل جلسات غير رسمية.

سادسا – توصية اللجنة التحضيرية والقرار الذي اتخذته

ألف – مشروع قرار مقدم إلى الجمعية العامة لاعتماده

٣٠ - توصـي اللجنـة التحضيريـة للمؤتمـر الـدولي المعـني بتمويـل التنميـة الجمعيـة العامـة باعتمـاد مشـروع القـرار التالي[١]:

الإعـداد للعمليـة التحضيريـة الموضوعيـة والمؤتمـر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٤ المـؤرخ ٢٢ كـانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كـانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢١٣/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٥/٥٥ المـؤرخ ٢١ آذار/مـارس ٢٠٠١ وإلى المقرر ١/١ الذي أصدرته اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالتنمية[٢]،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير مكتب اللجنة[٣] وبسائر المدخلات[٤] التي قدمت حتى الآن كي تنظـر فيـها اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة،

وإذ ترحب بالتقدم الذي تم إحرازه في المشـاورات الجارية مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة، ولا سيما البنك الـدولي وصنـدوق النقـد الـدولي ومنظمـة التجـارة العالمية، فيما يتعلق بمشاركتها في عملية تمويل التنمية،

وإذ تشجع الحكومات وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة على مواصلة النظر في اتخاذ مبادرات محددة دعما للعملية التحضيرية لتمويل التنمية وللمؤتمر الدولي المعني بالتنمية في إطار جدول أعماله الموضوعي،

وإذ تشجع أيضا تعميق الجهود المبذولة، بما في ذلك الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي وجهود المجتمع المدني وقطاع الأعمال، دعما للعملية التحضيرية لتمويل التنمية وللمؤتمر الدولي المعني بالتنمية في إطار جدول أعماله الموضوعي،

وإذ تشير إلى الطبيعة الشمولية لعملية تمويل التنمية وإلى الحاجة إلى أخذ غيرها من العمليات الجارية ذات الصلة بجدول أعمالها الموضوعي المتعلق بعملية تمويل التنمية في الاعتبار،

وإذ تكرر الإعراب عن تقديرها لما قدمته الحكومات من دعم للصندوق الاستئماني لجمع التبرعات من خارج الميزانية لعملية تمويل التنمية،

١ - **تؤكد** أهمية أن يحقق المؤتمر الدولي المعني بالتنمية نجاحا، حسبما أُعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول أو الحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[٥]، وتعرب عن تقديرها لرؤساء الدول والحكومات الذين بعثوا بردود على الرسالة التي وجهها إليهم الأمين العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٣؛

٢ - **تؤكد أيضا** أهمية الإعداد الفعال للمؤتمر الدولي المعني بالتنمية، وترحب بالأنشطة التحضيرية التي اضطلع بها حتى الآن، بما في ذلك الحوار الموضوعي المشترك والمساهمات التي قدمت من جانب سائر الجهات صاحبة المصلحة خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر؛

٣ - **تعرب عن امتنانها** للبلد المضيف، المكسيك، للإعلان الذي أصدرته بشأن مكان، وتوقيت عقد المؤتمر، وتقرر أن ينعقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مونتيري، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم اللازم للعملية التحضيرية وللمؤتمر، بما في ذلك توفير أمانة تتناسب مع مستوى الحدث تكون مزودة بعدد كاف من الموظفين وبالموارد الأخرى، وبدء حملة عالمية للتوعية العامة، وذلك بأكبر قدر ممكن من الدعم المقدم من الجهات الشريكة العامة/الخاصة لضمان أن يحقق المؤتمر، بالتعاون مع سلطات البلد المضيف، نجاحا ولزيادة التوعية العامة بنتائجه الختامية؛

٥ - **تطلب** إلى أمانة التنسيق أن تقدم إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر، بشكل منتظم، جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالتقدم الذي تحرزه الحملة العالمية للتوعية العامة؛

٦ - **تدعو** جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى مواصلة المشاركة النشطة في دعم العملية التحضيرية لتمويل التنمية، بما في ذلك قيام الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة بتقديم الدعم من الموظفين إلى أمانة التنسيق المعنية بتمويل التنمية، وتدعو، في هذا السياق، أمانة التنسيق إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الميِّسر، بما يشمل إعداد المشروع الموجز الأول للوثيقة الختامية المطلوب في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٤، على أن يؤخذ في الاعتبار الحوار الموضوعي المشترك وجميع المدخلات الأخرى ذات الصلة التي تلقتها اللجنة التحضيرية في إطار جدول أعمالها ٢٠٠١.

٧ - **تطلب** أن يقدم المشروع الأول للوثيقة الختامية إلى اللجنة التحضيرية في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كي تنظر فيه في دورتها الثالثة المستأنفة التي ستعقد في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛

٨ - **تشجع** الحكومات وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد

الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصارف التنمية الإقليمية، وجميع الهيئات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، على مواصلة النظر في القيام بمبادرات محددة لدعم العملية التحضيرية لتمويل التنمية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، في إطار جدول أعماله الموضوعي، بما يشمل تنظيم ندوات للخبراء واجتماعات مائدة مستديرة، وتطلب، من هذه الناحية، إلى أمانة التنسيق أن تقدم معلومات بشأن هذه الأعمال إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة المستأنفة؛

٩ - **تؤكد من جديد** أهمية مواصلة تعزيز الطرائق والوسائل التي من شأنها تعميق الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي، فضلا عن الجهود التي يبذلها المجتمع المدني وقطاع الأعمال، دعما للعملية التحضيرية لتمويل التنمية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في إطار جدول أعماله الموضوعي، وكذلك، من هذه الناحية، إذ نظرت في تقرير فريق العمل الذي أنشأه المكتب للنظر في وسائل إشراك مجتمع الأعمال في تمويل عملية التنمية[٦]:

(أ) **تعرب** عن ارتياحها للمناقشة غير الرسمية التي أجريت في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ مع محاورين من قطاع الأعمال، وتطلب في هذا السياق إلى أمانة التنسيق أن تقوم، بالتشاور الكامل مع مكتب اللجنة التحضيرية، بتقديم المشورة والمساعدة بشأن برنامج عمل يتم وضعه مع قطاع الأعمال استنادا إلى تصوراتها بالنسبة لبنود جدول الأعمال الموضوعي، وأن ترصد ذلك البرنامج. وقد يستمر برنامج العمل هذا من أيار/مايو ٢٠٠١ إلى موعد انعقاد المؤتمر، وقد يشمل عقد حلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات مائدة مستديرة ومنتديات وأشكال أخرى من المدخلات. وينبغي أن تقوم الأمانة بإبلاغ اللجنة التحضيرية بما يتحقق من نتائج؛

(ب) **تقرر** دعوة كيانات قطاع الأعمال إلى المشاركة، على النحو التالي:

'١' ستشارك كيانات قطاع الأعمال التي تتمتع بمركز استشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفها منظمات غير حكومية، وفقا للقواعد القائمة؛

'٢' ستُقبل وثائق تفويض كيانات قطاع الأعمال التي لا تتمتع بمركز استشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أساس مخصص، بطريقة مماثلة لقبول وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية[٧]، باستخدام الإجراء التالي: ستقدم تلك الكيانات اسم الشركة أو المنظمة، ومعلومات عنها مثل التقارير السنوية ونشرات وصف المشروع التجاري، إلى أمانة التنسيق التي ستقوم بتوزيع الأسماء والمعلومات المتعلقة بهذه الكيانات على أعضاء اللجنة التحضيرية الذين سيتخذون قرارهم بشأن اعتماد وثائق التفويض على أساس عدم الاعتراض؛

(ج) **تقرر أيضا** أن يتم الانتهاء من تحديد طرائق مشاركة تلك الكيانات في المؤتمر عندما تقرر اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة المستأنفة شكل المؤتمر؛

(د) **تشجع** اتخاذ مبادرات أخرى لإشراك قطاع الأعمال على الصعيدين الوطني والإقليمي وإبلاغ اللجنة التحضيرية بذلك؛

١٠ - **تقرر** أن يكون شكل المؤتمر متضمنا لاجتماع رسمي رفيع المستوى يعقد في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢؛ ولجزء على المستوى الوزاري تُدعى الوفود لإرسال وفود متكاملة تماما، بحيث تضم ممثلين من جميع الوزارات الوطنية ذات الصلة، لحضوره يومي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢؛ ولجزء على مستوى القمة يشارك فيه رؤساء الدول أو الحكومات ويعقد يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

١١ - **تقرر أيضا** أن يتضمن المؤتمر مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة والدول التي لها مركز المراقب وذلك وفقا للممارسة المتبعة في الجمعية العامة؛

١٢ - **تقرر كذلك** أن يتضمن المؤتمر أيضا مشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها قطاع الأعمال والمجتمع المدني؛

١٣ - **تطلب**، بالإشارة إلى الفقرتين ١١ و ١٢ من هذا القرار، أن يعد مكتب اللجنة التحضيرية اقتراحا بشأن الشكل المحدد وقواعد النظام الداخلي للمؤتمر، ولاجتماعات المائدة المستديرة التي قد تعقد، أو الترتيبات الملائمة الأخرى للأجزاء المختلفة، كي تنظر فيه اللجنة التحضيرية وتتخذ قرارا بشأنه؛

١٤ - **توافق** على أن تتخذ اللجنة التحضيرية، آخذة في الاعتبار الحوار الذي أجري خلال دورتها الثالثة، قرارا بشأن طبيعة النتيجة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وذلك في موعد لا يتجاوز انعقاد الدورة الثالثة المستأنفة للجنة التحضيرية من أجل توجيه الميسر في المفاوضات الحكومية الدولية المستمرة وفي إعداد مشروع الوثائق الختامية.

باء - مقرر اتخذته اللجنة

٣١ - يوجه انتباه الجمعية العامة إلى المقرر التالي الذي اتخذته اللجنة التحضيرية.

اعتماد منظمات غير حكومية إضافية

في الجلسة الأولى المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١، قررت اللجنة التحضيرية اعتماد المنظمات غير الحكومية الإضافية التالية التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدى المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية:

الحملة الأفريقية لحقوق الإنسان

بدائل التدريب والتنمية المجتمعية

رابطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلدان الشمال الأوروبي

منظمة إعلان برن

مركز دراسات الاقتصاد الدولي

اتحاد اتيموس المصرفي

مجلس التنمية الدولية

المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية

الشبكة اليابانية المعنية بالديون والفقر

منظمة كولو للمرأة والتنمية

المعهد الشبكي لإرساء الديمقراطية في العالم

منتدى الاستثمار الاجتماعي

المتطوعون في العالم

الحواشي

(١) اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ بوصفه القرار ٥٥/٢٤٥ باء.

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٢٨ (A/55/28)، الفصل السادس، الفرع ''باء''.

(٣) A/AC.257/22 و Corr.1.

(٤) A/AC.257/23 و Add.1؛ و A/AC.257/24.

(٥) القرار ٥٥/٢.

(٦) A/AC.257/22/Add.1.

(٧) انظر القرار ٥٤/٢٧٩، الفقرة ٢ (هـ).

المرفق الأول

بيان مشترك أدلى به رئيسا اللجنة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠١، في ختام الجزء الأول من الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

١ - اختتمنا في وقت سابق اليوم مناقشة المسائل المدرجة في جدول الأعمال الموضوعي التي حددتها اللجنة التحضيرية لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وقد أضفنا أسبوعا من المناقشات المكثفة إلى الأسبوعين اللذين أجريناهما في دورتنا الثانية التي عقدت في شباط/فبراير وينبغي النظر إلى موجز مناقشات هذه الدورة على أنه مكمل للموجز الذي أعددناه في شباط/فبراير[أ]. وبصفتنا رئيسين للجنة نعتقد أن هذه اللجنة قد أنجزت مهمتها للاجتماع الحالي. ومن ثم فهما مستعدان لأن يقترحا عليكم عدة أولويات للسياسة العامة التي يعتقدان أن اللجنة تسعى إليها.

٢ - ونود قبل تحديد تلك الأولويات، تقديم بضعة ملاحظات حول عملية اللجنة والروابط بين المسائل الموضوعية التي قمتم بالنظر فيها. كما أننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لنوجه الشكر إلى المسؤولين رفيعي المستوى من ولاية نويفو ليون في المكسيك، لإحاطتهم اللجنة التحضيرية بخصوص المكان المختار للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والذي يسرنا أن نعلن الآن أنه سيعقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ في مدينة مونتيري، في المكسيك.

طابع الاجتماعات

٣ - ما فتئت عملية تمويل التنمية ممارسة حكومية دولية فريدة في الأمم المتحدة، وبصفتنا رئيسين للجنة نرى أننا محظوظون إذ نشترك فيها. وقد بدأت منذ أكثر من ثلاثة أعوام مضت بالتوصل إلى اتفاق في الجمعية العامة بشأن اتخاذ إجراء هام بشأن هذه المسألة الحاسمة. أما تحديد ما الذي سيجري القيام به وما الذي ستنطوي عليه هذه المسألة بالضبط فقد ترك غامضا. وقد أضفينا منذ ذلك الحين مزيدا من التحديد الدقيق للعملية ومضمونها على سبيل الدعم السياسي للعملية التي ستتبلور. وقد اكتشفنا سبلا جديدة للجمع بين أطراف المجتمع الدولي المختلفة في الأمم المتحدة من أجل التداول معا بشأن المشاكل الحاسمة موضع الاهتمام المتبادل. وقد أصبحنا، في إطار المؤتمر الدولي، تجمعا متماسكا - لا يزال يتضح - من الحكومات والمؤسسات الدولية، تقدم له منظمات المجتمع المدني و، على نحو متزايد، قطاع الأعمال، دعما هاما. وبتبني نهج كلي ومتكامل في المناقشات، حدد هذا التجمع العديد من

احتياجات السياسة العامة في مجال تمويل التنمية. ومن الآن فصاعدا ستركز المناقشة على ما ينبغي معالجته من تلك الاحتياجات قبل بدء مؤتمر تمويل التنمية في مونتيري في آذار/مارس القادم، وكيفية معالجتها.

٤ - وواصلت المناقشة التي جرت خلال الأسبوع الماضي الاستفادة بالاتفاق العام مع الفحوى العامة للمقترحات الواردة في التقرير الرئيسي الذي قدمه الأمين العام إلى اللجنة في دورتها الماضية (A/AC.257/12). ووفرت ورقة العمل (A/AC.257/24)، التي طلبت الجمعية العامة إلى الميسر التابع للجنة، السيد موريسيو إسكانيرو، إعدادها في قرارها ٥٥/٢٤٥ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، التوجيه الفعال لمناقشاتنا. كما استفدنا من العديد من المساهمات الزاخرة بالفكر المقدمة من الحكومات، والتي جمعتها الأمانة العامة وعممتها (A/AC.257/23 و Add.1).

٥ - وعلاوة على ذلك، قدمت منظمة التجارة العالمية إلى اللجنة وثيقة من وثائقها بعنوان ''مساهمة أعضاء منظمة التجارة العالمية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية'' (WT/COMTD/30). واحتوت هذه الوثيقة نصا بني على توافق الآراء أعدته لجنة التجارة والتنمية التابعة لمؤتمر التجارة والتنمية، يقدم آراء الأعضاء بشأن عدة من المسائل التي تنظر فيها اللجنة التحضيرية[ب] وقد رحب المتكلمون في اللجنة التحضيرية بمساهمة لجنة منظمة التجارة العالمية ومسؤول أمانة تلك المنظمة الذي اشترك في المناقشة، وأعربوا عن تطلعهم إلى مزيد من المشاركة النشطة من جانب منظمة التجارة العالمية على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الأمانة.

٦ - واستفادت اللجنة في مداولاتها من المشاركة الفعالة من ممثلي المؤسستين الرئيسيتين صاحبتي المصلحة وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما اشتركت عدة منظمات دولية أخرى، من بينها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واشترك كذلك ممثلون لأمانتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك بدأنا حوارا هاما مع المجاورين من قطاع الأعمال، سنذكر تفاصيل عنه فيما بعد. كما استفدنا في مناقشاتنا الموضوعية من التدخلات الزاخرة بالأفكار من ممثلي منظمات ومجموعات المجتمع المدني، وسنحت لنا الفرصة لحضور العديد من ''الاجتماعات الجانبية'' التي نظمتها كمناسبات لإجراء مناقشة أكثر تعمقا للقضايا الحيوية المتصلة بتمويل التنمية.

٧ - ومن ثم كان هذا محفلا غنيا بالمناقشات الموضوعية. كما كان من حسن الحظ أن بدأنا دورتنا في الأعقاب المباشرة للاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس

الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز. ونعرب عن امتناننا لرئيس المجلس لإحاطتنا علما بذلك الاجتماع ولإتاحة التقاء وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ومسؤولين كبار آخرين من البلدان المتقدمة النمو والنامية في مناقشة مثمرة مع ممثلي الأمم المتحدة حول عدة مسائل تشكل لب عملية تمويل التنمية. وكانت بيانات إعلان دعم تمويل التنمية والاشتراك فيه التي أدلى بها في ذلك الاجتماع المسؤولون الوطنيون والدوليون مشجعة للغاية لنا بوصفنا رئيسين للجنة، حيث أنها أظهرت التقدم المحرز في عمليتنا بصدد إذكاء الثقة في عملية تمويل التنمية لدى مختلف وزارات الدول الأعضاء.

٨ - واتضح مع اطراد الحوار الموضوعي في هذه الدورة الثالثة للجنة التحضيرية أن كثيرا من بعثات الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة في نيويورك قد عززت قدرتها على مناقشة السياسات الاقتصادية والمالية بالاستعانة باختصاصيين من عواصمها. ونود أن نسجل عرفاننا وتقديرنا لجميع الحكومات التي أمكنها أن توفد اختصاصيين ومسؤولين رفيعي المستوى إلى نيويورك للاشتراك في المداولات. كما نعترف بالدعم الهام الذي قدمته الحكومات التي لم تتمكن من إيفاد موظفين إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، إلى بعثاتها في نيويورك.

٩ - وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على مدى أهمية مواصلة البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة لهذه الممارسة وأهمية اشتراك مزيد من البعثات فيها، حين ننتقل إلى الجزء الثاني من الدورة الثالثة للجنة التحضيرية الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر. وتعتقد بصفتنا رئيسين للجنة أن المؤتمر الدولي يمكن أن يسفر عن نتائج هامة، وأن الاجتماع القادم سيكون حاسما في تقرير ما هي النتائج المرجحة. ولكل دولة من الدول الأعضاء مصلحة هامة في نتيجة هذه العملية ومن مصلحة كل منها أن توفد إلى اجتماع تشرين الأول/أكتوبر وفدا قويا بقدر الإمكان، يضم مسؤولين من جميع الوزارات المعنية. ونود في هذا الصدد أن نذكركم بأن الأموال متوفرة للمساعدة على حضور خبراء حكوميين ضمن وفود البلدان النامية إلى دورات اللجنة التحضيرية. ونود تشجيع الوفود على اغتنام هذه الفرصة التي أتيحت بفضل عدة مساهمات سخية.

١٠ - إن عملية تمويل التنمية تحرز نجاحا لأن المشتركين على وعي تام بإمكانات العملية. ومن ثم واصلت تدخلات ممثلي الدول الأعضاء المستوى الزاخر والفعال الذي وضع في الدورة السابقة. وساعدت مرة أخرى على الإسهام في المناخ العام الإيجابي للغاية لهذا الاجتماع. وقد كان من السهل ملاحظة أن جميع الوفود تسعى إلى إيجاد أسس مشتركة للاتفاق وتحديد أفكار السياسة العامة التي نضجت من أجل العمل الجماعي.

١١ - وهذا النهج يلائم تماما أهداف عملية تمويل التنمية. وهو أيضا سبب يدعونا إلى أن نعتقد ونأمل أن الشواغل قد هدأت الآن بشأن انطواء عملية تمويل التنمية على أية محاولات للتعدي على ولايات الشركاء المتعددي الأطراف الرئيسيين الذين دعوناهم إلى الانضمام إلينا. وقد أسهم كبار ممثلي الحكومة والإدارة في هذه المؤسسات إسهاما هاما بالفعل في عمليتنا. ولقد ظل مطمح عملية تمويل التنمية دائما هو تنشيط الحافز السياسي القائم على التحليل المشترك والآراء المشتركة، واتخاذ إجراء بشأن المسائل التي يمكن للأمم المتحدة أن تؤثر تأثيرا حقيقيا بصددها.

الروابط الموضوعية

١٢ - بمبادرة من مكتب اللجنة، عقدت اللجنة مناقشة منفصلة بشأن الروابط القائمة بين ستة مجالات في جدول أعمالنا الموضوعي[ج]. وقد أشاد المتكلمون بهذه المبادرة واتفقوا على أن جميع البنود الفرعية المحددة تحت هذا العنوان في ورقة العمل المقدمة من المُيسر بنود هامة. كما اتفق المتكلمون مع روح نصوص جميع البنود الفرعية. واتخذت المقترحات طابع التنقيحات والتوضيحات وكذلك الأسئلة المتعلقة بتقصي بعض النقاط العامة التي ربما تصقل في شكل مقترحات محددة.

١٣ - وجوهر التركيز على الروابط هو الاهتمام بأن يقوم واضعو السياسات بمعالجة صريحة لثلاثة مسائل:

- ترابط السياسات والقواعد مع الأهداف الوطنية والدولية؛
- الاتساق بين إجراءات مختلف الكيانات الرسمية على كل من مستوى السياسة العامة والمستوى التنفيذي؛
- تكاملية الولايات المتعددة في مجال السياسة العامة.

١٤ - وتتصل الشواغل المذكورة أعلاه بمسؤوليات وزارية مختلفة وأحيانا متداخلة على الصعيد المحلي وبين السلطات الوطنية في البلدان المختلفة وبين السلطات الوطنية والمؤسسات الدولية، وتتعلق بخاصة بمسائل المال والتجارة والتمويل والتنمية. وهي تتصل بالمواءمة الفعالة بين مصالح القطاعين الخاص والعام على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك بتيسير التفاعل المؤثر بين الحكومات ودوائر العمالة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية؛ ومن أمثلة ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٥ - وهناك من ناحية قلق بشأن المبادئ الموضوعية. ومن ثم جادلت حكومات كثيرة من أجل أسبقية الأولويات الوطنية في وضع السياسات الوطنية، وإن كانت قد أبديت ملاحظة

أن على البلدان التي يمكن لسياساتها الاقتصادية أن تؤثر على البيئة الاقتصادية الدولية أن تأخذ تلك الحقيقة في الاعتبار لدى وضع سياساتها الوطنية. وفي الوقت نفسه، يبدو أن هناك شعورا على نطاق واسع بأن المعايير والمدونات الدولية يمكن أن تكون مرشدا لعملية وضع السياسات الوطنية في عدة مجالات، وإن كان لا يتوفر بنفس القدر الاتفاق على تلك المجالات أو على مدى الحاجة إلى أن تكون القواعد محددة أو بشأن ما إذا كان ينبغي اتخاذ نموذج واحد أو أكثر للبيئة الاقتصادية المساعدة.

١٦ - ومن ناحية أخرى، يسود قلق بشأن المبادئ التي سيتم في ظلها وضع قواعد السياسة العامة واعتمادها ورصد تنفيذها. ولاحظ أحد المتكلمين أنه ''من أجل الاشتراك في الحل، تدعو الحاجة إلى الاشتراك في اتخاذ القرار''. وكانت الحجة في هذا الصدد، هي أنه ينبغي وضع المدونات والمعايير الكلية من خلال عمليات شاملة تماما وخاضعة للمساءلة وصريحة وبمشاركة جميع البلدان. وفي الوقت نفسه جرى التأكيد على ضرورة احترام الولايات القائمة للمنظمات الدولية ذات الصلة وهياكل الحكم فيها. ويعني هذان الشاغلان معا أن هناك حاجة إلى توخي طرائق لمزيد من المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات. وبصدد مسألة متصلة بذلك، تساءل متكلم آخر إلى متى ستظل هناك حاجة إلى التيسير المتعدد الأطراف لوضع تفاصيل العمليات الاستشارية الوطنية، إذا كان الغرض هو تعزيز وضع السياسات الخاصة بالبلدان.

١٧ - وشدد متكلمون آخرون على أنه لا يمكن وضع الكثير من قواعد السياسة العامة موضع التنفيذ بدون ما يلزم من القدرات البشرية. ويقتضي هذا على حد سواء تقدير قدرة التنفيذ في البلدان المستهدفة عند تحديد القواعد الدولية، والتزاما دوليا بتوفير الموارد الكافية للتعاون التقني اللازم متى اعتمدت قواعد جديدة. وهناك أيضا مسألة الرصد الملائم التي تستتبع في حد ذاتها وضع مبادئ للشفافية والمساءلة و، في بعض الحالات، الإعانة (مثل الرصد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني).

١٨ - وهذا يثير مسألة المنظورات الإقليمية، ذات القيمة البالغة. وقد أُبدي اهتمام كبير بالابتكارات الإقليمية الأخيرة وبإنشاء مؤسسات إقليمية جديدة وتبسيط الموجود منها. وهذا يدلل على فائدة الاشتراك الفعال لمصارف التنمية الإقليمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في عملية تمويل التنمية.

١٩ - وبصفة أعم، تتحدد القواعد الدولية ومبادئ وضع القواعد في مجموعة من الهيئات الدولية، وبعضها متخصص والبعض له ولايات عامة، وبعضها عالمي العضوية والبعض محدود العضوية، وبعضها رسمي محض والبعض عضويته قاصرة على القطاع الخاص أو مختلطة بين القطاعين العام والخاص. ويسود تقدير عام للدور المفيد الذي يمكن للأمم المتحدة القيام به، بحكم عالميتها وهيبتها المعنوية، في الجمع بين تلك الهيئات في حوار مع بعضها البعض على

كل من الصعيد المؤسسي والحكومي الدولي. وبالإضافة إلى هذا توفر الأمم المتحدة آليات راسخة وقدرا كبيرا من الخبرة في الإتيان بممثلي المجتمع المدني وكذلك الإتيان بصورة متزايدة بممثلي مصالح القطاع الخاص إلى مائدة المفاوضات. وفي استطاعة المنظمة اتباع نهج كلي لتدبر أداء النظام الدولي ككل، والانتفاع بأوجه التغاير الكامنة والسعي إلى إحراز تقدم على جميع الجبهات.

٢٠ - وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، نود أن نشارككم تصورنا لمجالات التقارب في الحوار الذي جرى في اجتماعات اللجنة التحضيرية وأولويات السياسة العامة التي يبدو أنها تشير في اتجاهها. ولا نزعم وجود توافق آراء. والقول بأننا نتصور وجود تقارب أفكار بين المتكلمين بشأن بعض المسائل هو أبعد ما يكون عن ادعاء أن الدول الأعضاء التي آثرت عدم التكلم تشارك المتكلمين آراءهم. كما نود إبراز بعض المقترحات التي يبدو أنها اجتذبت قدرا من الاهتمام ونعتقد أن مناقشتها ربما تستمر بشكل مثمر في العملية التحضيرية لتمويل التنمية. وأخيرا دعونا لا نحجم عن التنويه أحيانا بفكرة، نكتشف ببساطة أنها تهم بصفة خاصة واحدا أو أكثر من المتكلمين أو ذات أهمية بالغة بالنسبة لهم، حتى وإن كانت لم تنضج بعد لتحظى بالموافقة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٢.

أولا - تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

٢١ - كان هناك اتفاق واسع النطاق بين المشتركين بشأن جميع المسائل المثارة تقريبا[٥]. ونقطة البدء هي أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته الاقتصادية. ومن بين المبادئ التي جرى التأكيد عليها في المناقشة، الملكية والمشاركة والشفافية والمساءلة وإتاحة الوصول. وبغية تهيئة بيئة داعمة ومواتية، أُبرزت النقاط التالية:

- الروابط بين تعبئة الموارد المحلية ووجود بيئة مواتية محلية ودولية على السواء تشمل التجارة والتمويل وأسعار السلع الأساسية والمساعدة الإنمائية الرسمية وبناء القدرات؛
- دور القطاع الخاص في تعبئة الموارد المحلية؛
- دور منظمات المجتمع المدني في توفير الخدمات المالية للجماعات المنخفضة الدخل وللفقراء.

وقد ساعدت المناقشة في زيادة التركيز على القضايا، وألقت الضوء على مجالات الاتفاق الواعدة.

من أجل أولويات السياسة العامة

- حُددت القضايا الحاسمة في تعبئة الموارد المحلية: الحكم السليم، إطار سليم للاقتصاد الكلي، وضع إطار مالي متوسط الأجل، وضع نظام ضريبي فعال ومنصف، وضع

نظام مالي جيد الأداء، ابتكارات مالية لزيادة فرص الحصول على المال وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفير الهياكل الأساسية، الخدمات الاجتماعية، كفالة الحصول على المال للجماعات المستبعدة عادة من القطاع المالي الرسمي.

- بذل جهد مركز وفعال في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لدعم المجالات الحاسمة في تعبئة الموارد المحلية، بالاستفادة بفرص التعاون بين جميع البلدان من الشمال ومن الجنوب، داخل التجمعات الإقليمية للبلدان وعبرها. وكانت هناك، في هذا الصدد، بعض الاعتبارات الإضافية:

- أهمية إيلاء الأولوية للبرامج وامتلاك البلدان النامية لها تحقيقا لفعاليتها، على أن يكون ذلك بالتشاور مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن أمثلة ذلك مبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسماة ''اتفاق لإنعاش أفريقيا''[هـ].

- الاستفادة من الدروس المستخلصة من البرامج الراهنة، بما في ذلك توفير الأمم المتحدة لنماذج قابلة للتكرار لبرامج وأعمال سائر المنظمات الدولية والثنائية.

- تحديد الدعم الدولي اللازم لمجموعات خاصة من البلدان النامية في جهودها من أجل تعبئة الموارد المحلية للتنمية. ويمكن أن يتمثل أحد مدخلات المؤتمر الدولي في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث القادم لأقل البلدان نموا المقرر عقده في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ وآثار هذه النتائج على هذه القضية.

- تطوير الدور التكميلي الذي يمكن للقطاع الخاص والمجتمع المدني أداؤه مع القطاع العام وفي توفير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، وكذلك في الإتيان بمبتكرات مالية لتوسيع قاعدة الاستفادة من المال لجميع قطاعات المجتمع. وشملت الاعتبارات الأخرى في هذا الشأن ما يلي:

- استكشاف طريقة الاستفادة من الموارد العامة في دعم الموارد الخاصة.

- الاستفادة من الدروس المستخلصة من الجماعات المختلفة، مثل العمل في مجال التمويل الجزئي من جانب الـ ٢٧ وكالة التي يتألف منها الفريق الاستشاري لمساعدة أفقر الناس.

- احتمال إشراك القطاع الخاص في اجتماع مائدة مستديرة لبحث مسألة الابتكارات في التمويل، باعتباره حدثا جانبيا على هامش المؤتمر الدولي.

- تعزيز الجهود الوطنية والدولية المبذولة لمكافحة الفساد بجميع مصادره، وتنظيم التعاون الدولي في هذا المجال تحت رعاية الأمم المتحدة، مع مراعاة الخبرات الوطنية والجهود المبذولة دوليا وإقليميا لتجنب الازدواجية.

- التنسيق بين مختلف الآليات الراهنة للدعم الدولي للبلدان النامية في وضعها وتنفيذها لاستراتيجيات تعبئة الموارد المحلية من أجل بلوغ أهدافها الإنمائية (بما في ذلك الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، والأطر الإنمائية الشاملة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييمات القطرية المشتركة).

ثانيا – الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة

٢٢ – انعقد توافق عريض للآراء بين المتكلمين مؤداه أن الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة الطويلة الأجل يمكن أن يكون لها أثر إيجابي قوي على التنمية من خلال عدة طرق، منها نقل التكنولوجيا، والعمالة، وبناء القدرات الوطنية (البشرية والمؤسسية)، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وبناء هياكل أساسية جيدة الأداء، والقدرة على مباشرة المشاريع(و). ومن ثم، كانت تدابير تشجيع هذه التدفقات مطلوبة في إطار مناسب للسياسة العامة. وكان هناك أيضا إقرار على نطاق واسع بأنه يمكن للبلدان المتقدمة النمو والنامية والمجتمع الدولي الإسهام في توسيع نطاق التدفقات الخاصة الطويلة الأجل وجعلها شاملة لجميع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

- السياسات العامة للبلدان المصدرة: هناك الكثير مما يمكن لبلدان الموطن عمله لتشجيع تدفقات الاستثمار الخاص إلى البلدان النامية، بما في ذلك فتح أسواقها هي (لأن ما يجذب تدفقات الاستثمار هو إمكانيات التصدير مرة أخرى إلى بلدان الموطن، وكذلك الوصول إلى أسواق البلد المضيف والصادرات إلى بلدان أخرى)، ونشر المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان النامية، وتوفير المساعدة التقنية للبلدان النامية لمساعدتها في تعزيز قدرتها على مراقبة هذه التدفقات بشكل أفضل.

- السياسات العامة للبلدان المضيفة: يمكن للبلدان المضيفة تشجيع تدفقات رأس المال الطويلة الأجل، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، من خلال عدة طرق: وجود بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وهياكل أساسية ملائمة؛ وجود إطار تنظيمي محلي يشجع الاستثمار ولا يميز بين الاستثمار المحلي والأجنبي ويتسم بالاستقرار والشفافية وإمكانية التنبؤ به؛ وبالسماح بخروج رأس المال بشكل سلس.

- السياسات الدولية: يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تحفز الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية من خلال المساعدة التقنية على زيادة القدرات الوطنية البشرية والمؤسسية ودعم الاستثمار في الهياكل الأساسية. وتشمل أدوات التعاون الأخرى ضمانات الاستثمار والعلاقات التشاركية الخاصة/العامة. ويمكن للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، أن تتخذ تدابير لدعم التدفقات الخاصة الطويلة الأجل على المستوى الإقليمي. ويمكن أيضا للمجموعات الإقليمية المساعدة في تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي.

من أجل أولويات السياسة العامة

- فيما يتعلق باتخاذ خطوات لزيادة الأثر الإنمائي للتدفقات الخاصة الطويلة الأجل، نظرا إلى أنه يمكن أن يكون للاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة الطويلة الأجل آثار سيئة وكذلك إيجابية على التنمية، مما يدعو إلى رسم سياسات إنمائية وطنية ودولية لتعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية، اقتُرح ما يلي:

- يجب إجراء تقييمات لأثر الاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية في البلدان النامية، بما في ذلك أثرها على نقل التكنولوجيا، وتطوير البحوث المحلية، والمكتسبات (المنافسة)، والآثار البيئية والاجتماعية.

- يجب استخدام نتائج التقييمات في وضع سياسات محلية ودولية لزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي المعزز للتنمية ومد نطاقه إلى البلدان التي لم تحظ بعد بتدفقات كبيرة.

- يجب تحديد آثار التقييمات أيضا من أجل النظر في وضع مدونات لقواعد السلوك، ولا سيما فيما يتصل بأنشطة الاستثمار المسؤولة اجتماعيا وبيئيا. ويمكن أيضا تجميع آثار هذه التقييمات لتكون بمثابة بيان لأفضل الممارسات.

- إشراك قطاع الأعمال، بدرجة أكبر في عملية تمويل التنمية. وفي ضوء الحوار الذي جرى مع المحاورين من قطاع الأعمال في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ وجزء مشروع القرار المتعلق بالتشارك مع قطاع الأعمال الذي أوصت اللجنة التحضيرية الجمعية العامة باعتماده، يتضح لنا توافق الآراء على أن الحوار مع قطاع الأعمال يمكن أن يكون له دور هام في تعزيز الدور الإيجابي للاستثمار المباشر الأجنبي. ويمكن لأمانة عملية تمويل التنمية أن يكون لها وظيفة هامة في هذا الصدد، تتمثل في مواصلة الاتصالات مع محاوري قطاع الأعمال وتوسيع نطاقها. وفيما يلي بعض المسائل التي تتعين مناقشتها مع قطاع الأعمال:

- التعمق في النظر في مسألة المخاطر والعوامل التي تحدد مفاهيم الخطر؛

- بحث كيفية تشجيع دوائر الأعمال على التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا وبيئيا؛
- استكشاف طرق الاستفادة من الخبرات في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك وضع ''قواعد تشارك'' مناسبة، وتحري إمكانية قيام شراكات بين القطاعين العام والخاص بوجه عام.
- استكشاف جدوى عقد اتفاقات استثمار ثنائية ودولية في تشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز أثره على التنمية. وقد كان هناك اهتمام واسع بهذه الاتفاقات وخلاف واسع حولها. وفي ضوء ذلك، تؤيد بلدان كثيرة عقد جلسات لاستماع الآراء في اتفاقات الاستثمار الدولي من أجل تمحيصها بشكل أشمل وبطريقة علنية وتشاركية.
- تقييم تقلب تدفقات رأس المال الدولية وفعالية أدوات السياسة العامة التي تكفل تلطيف أثره. وقد كان هناك تركيز شديد على تقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، وإن كان الجدل قد ذهب أيضا إلى أن التدفقات الطويلة الأجل، وحتى الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمار في الحافظة المالية، يمكن أن تكون شديدة التقلب. ويمكن دراسة عدة اقتراحات في مجال السياسة العامة لتخفيف وطأة التقلب المالي، بما في ذلك أثره على التكاليف والمكاسب النسبية لأسواق الأسهم الصغيرة والمفتوحة في البلدان النامية.
- تعزيز المساعدة التقنية لبناء القدرات الوطنية فيما يتصل برسم السياسة في مجال التدفقات الدولية الخاصة: من بين مجالات التركيز الخاص للمساعدة التقنية في هذا الميدان بناء القدرات البشرية والمؤسسية، ومباشرة المشاريع، وتكوين الشبكات، وتشجيع الاستثمار، والقيود الضريبية، وتحسين الهياكل الضريبية للشركات، وقانون الأعمال التجارية، وتحسين جمع البيانات، ولا سيما في أقل البلدان نموا.

ثالثا – التجارة

٢٣ – استؤنفت المناقشة النشطة للتجارة الدولية في سياق تمويل التنمية، التي كانت قد بدأت في الدورة الثانية للجنة التحضيرية، في الدورة الحالية، واشتركت فيها دول أعضاء عديدة، وكذلك عدد من المنظمات الدولية ومن ممثلي المجتمع المدني[ز] وقد التقت الآراء على أنه يمكن وينبغي للتجارة أن تعطي دفعة كبيرة للنمو الاقتصادي والعمالة، وأنها تعد بالنسبة إلى معظم البلدان المصدر الرئيسي للموارد الخارجية اللازمة للتنمية، وأن تحرير التجارة العالمية يمكن أن يوفر فرصا مهمة للتنمية في نفس الوقت الذي يطرح فيه تحديات اقتصادية خطيرة، وأن البلدان تختلف كثيرا من حيث القدرة على الاستفادة من الفرص والنجاح في

مواجهة التحديات. ويعترف المجتمع الدولي الآن باختلاف قدرات البلدان فيعطي، بدرجات مختلفة، أفضليات خاصة ومساعدة مالية وتقنية في المسائل المتصلة بالتجارة لمجموعات محددة من البلدان، وبخاصة أفريقيا وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. وهناك اليوم، علاوة على ذلك، تقدير متزايد للحاجة إلى تقييمات واقعية للتعاقب والجدول الزمني المناسبين لتنفيذ تعهدات البلدان النامية المتصلة بالسياسات التجارية. وقد ذكرت بلدان عديدة، في هذا الصدد، مدى الفائدة التي جنتها من البدء بتحرير التجارة في إطار التجمعات الإقليمية.

٢٤ - وقد أبرزت المناقشة الرابطة الحتمية بين التجارة والسياسة الإنمائية وأهمية وفاء جميع البلدان بجميع تعهداتها في مجال سياستها التجارية، بما في ذلك التفاهمات المتفق علي أنها ''أفضل الجهود''. وأشار عدة متكلمين إلى استعدادهم لزيادة صادراتهم، وإن كانوا حتى الآن لا يجدون سبيلهم بقدر كاف إلى أسواق التصدير، رغم أن الكثير من منتجاتهم التصديرية يندرج في ''جدول الأعمال الذاتي'' لمنظمة التجارة العالمية.

٢٥ - وشُدد أيضا على أن البلدان النامية لن تستفيد من زيادة فرص الوصول إلى الأسواق إلا إذا تمكنت من زيادة الإنتاج لإمداد هذه الأسواق. وهذه مسألة تتصل بالتنمية وتستلزم الاستثمار في القدرة على التصدير وما يتصل بها من هياكل أساسية. وهي بذلك تنطوي على نظم مالية محلية ودولية وما يتبعها من مؤسسات عامة وخاصة. ويضاف إلى ذلك أن تحرير نظام التجارة في البلدان النامية ينطوي أحيانا على تكاليف كبيرة للتكيف وهذا، كما ذكرت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الورقة التي قدمتها إلى اللجنة التحضيرية، قد يتطلب سياسات مناسبة للدعم الدولي وتدابير تعويضية. وأشير أيضا إلى أنه ينبغي، قبل تقديم اقتراحات لإدخال تغييرات على سياسات التجارة الدولية، إجراء تقييمات على المستوى الوطني للأثر الاجتماعي والبيئي، على النحو الذي يجري عادة بالنسبة إلى المشاريع الاستثمارية الكبيرة. وقد شدد عدة متكلمين، علاوة على ذلك، على أهمية وضع سياسات أقوى لتحسين الآثار السلبية للخسائر الناجمة عن معدلات التبادل التجاري وتقلب أسعار السلع الأساسية.

من أجل أولويات السياسة العامة

- ربط مفاوضات التجارة الدولية بالأهداف الإنمائية: إن عملية التحرير والإصلاح، كما قال متكلمون عديدون وكما ورد في ورقة أعضاء منظمة التجارة العالمية، تستهدف تعزيز الوصول إلى الأسواق في جميع القطاعات ووضع قواعد متوازنة ومنصفة لسير التجارة الدولية في السلع والخدمات. ويرى أعضاء المنظمة أن مبادئ

عدم التمييز والقابلية للتنبؤ والشفافية والإنصاف والنص على المعاملة الخاصة التفضيلية مبادئ أساسية، وهي نقطة كررها المتكلمون في اجتماعات اللجنة التحضيرية. وأبدى المتكلمون اهتمامهم، بالإضافة إلى ذلك، بألا يؤدي رفع حواجز التجارة التقليدية إلى فرض حواجز جديدة حتى ولو كانت ترمي إلى تحقيق أهداف محمودة. وأشارت منظمة العمل الدولية إلى أنها تسعى إلى تحقيق تقدم مواز في معايير العمل من شأنه دعم العمل في السياسات التجارية. وقد دعا أعضاء منظمة التجارة العالمية بشكل أعم إلى إدراج السياسات التجارية في الإطار الأوسع لاستراتيجيات التنمية والحد من الفقر. وأشير إلى أن عملية تمويل التنمية يمكن أن تركز على احتناقات التنمية وعلى كيفية الخروج منها حتى تتحقق الاستفادة الكاملة من تحرير التجارة. وأشير أيضا إلى أن النمو المناسب للطلب الفعلي العالمي أمر ضروري لترجمة تحسن فرص التجارة إلى ازدياد التجارة ذاتها، وهذه مسألة ذات جوانب شاملة مهمة.

- وضع ترتيبات ملائمة لبناء القدرات في المسائل التجارية: رحب المتكلمون في اجتماعات اللجنة التحضيرية بالخطوات المتخذة لدعم الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية إلى التجارة والأنشطة المتصلة بها التي تضطلع بها أقل البلدان نموا. وليس المهم فقط تعزيز قدرة هذه البلدان على تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بل أيضا زيادة قدرتها على المشاركة في المفاوضات التجارية. ولبلدان أخرى نامية احتياجات في مجال بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة. وهناك اهتمام كبير بزيادة المساعدة الاقتصادية المتصلة بالتجارة عموما وبتحسين التنسيق بين مختلف جهود المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف.

- آليات إدارة المخاطر في التجارة الدولية: هناك بعض المخاطر الحتمية التي تواجهها البلدان في التجارة الدولية، ومعظم الآليات المالية للتخفيف من آثارها يجري توفيرها من خلال القطاع الخاص. وقد اعتماد الاتحاد الأوروبي مؤخرا ''نظاما للدعم الإضافي'' لمساعدة بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ المرتبط بها على الحد من عدم الاستقرار في حصائل التصدير. وأشار المتكلمون إلى مبادرتين دوليتين أخريين هما:

- مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي، الذي يقدم مساعدة مالية، تقترن عادة بترتيبات جاهزة، إلى البلدان التي تعاني نقصا مؤقتا في حصائل التصدير وارتفاعا مؤقتا في تكاليف استيراد الحبوب. واقترح توسيع نطاق الاستفادة من مرفق التمويل التعويضي وتعزيز المرفق؛

- أنشأ البنك الدولي فرقة عمل دولية لإدارة المخاطر التي تواجه السلع الأساسية في البلدان النامية وذلك لاستشكاف الدور المحتمل للتعاون الدولي في تسهيل حصول البلدان النامية على أدوات السوق التي تساعدها في معالجة تقلبات أسعار السلع الأساسية أثناء السنة. ورحب المتحدثون بهذه المبادرة بالرغم من أن الجوانب الرئيسية المتعلقة بالسياسة لا تزال قيد البلورة مثل تكلفة الأقساط التي سيتحملها المنتجون وما إذا كان ينبغي دعم استخدام هذه الآلية في المرحلة الأولية على الأقل. ويتعين الإسراع بالعمل بشأن هذه المبادرة؛

- يتم توفير التأمين ضد الكوارث الطبيعية عادة بواسطة القطاع الخاص الدولي. وقد اقتُرح أن بإمكانية المنظمات الدولية ذات الصلة أن تزيد من فرص حصول البلدان الضعيفة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية على هذا التأمين. ويمكن أن يصبح ذلك موضوع شراكة بين القطاعين العام والخاص.

- هنالك حاجة للمضي قدما بجدول الأعمال الذاتي لمنظمة التجارة العالمية.

- وضع ترتيبات مؤسسية للحوار بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية: لاحظت منظمة التجارة العالمية أنه بالرغم من عدم وجود صلات ''عضوية'' بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية فقط تطورت ''علاقات عمل قوية''. وأُعرب عن أفكار مفادها كيفية تنظيم الحوار بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية استنادا إلى تجربة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز.

رابعا - التعاون المالي الدولي عن طريق جملة أمور منها المساعدة الإنمائية الرسمية

المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٦ - كان ثمة توافق في الآراء بشأن الحاجة المستمرة للموارد التي توفرها المساعدة الإنمائية الرسمية[ح] وأهمية الهدف المتمثل بتحقيق نسبة ٠,٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وكان من رأي الوفود أيضا أن الشراكة القوية توفر أداة مهمة للتعاون كما جاء في مبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسماة ''اتفاق لإنعاش أفريقيا''[ط]. وقدمت عدة أسباب للأهمية الحيوية التي لا تزال تمثلها المساعدة الإنمائية الرسمية. وشمل ذلك:

- الاعتراف بأن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل لكثير من البلدان النامية أهم مصدر للتمويل الخارجي. كما تعتبر حاسمة بوجه خاص بالنسبة لكثير من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

- التسليم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية توفر حتى بوجود التدفقات الخاصة التمويل للأنشطة ومدخلات لا تكون جذابة للتدفقات الخاصة والتي تشمل في جملة أمور الهياكل الأساسية ولا سيما لسكان الريف وتنمية الموارد البشرية وحماية البيئة.

من أجل أولويات السياسة العامة

- السعي لتوليد إرادة سياسية قوية في جميع البلدان من أجل تعبئة الموارد اللازمة من المساعدة الإنمائية الرسمية وضمان استعمالها بفعالية. وفي حين كانت بعض الوفود تؤيد تنفيذ حملة عالمية للتوعية لزيادة الوعي العام ولا سيما في البلدان المانحة فقد أكد كثير من الوفود أنهم يفضلون إقامة حملات وطنية تكون فعالة التكاليف وتحدد أهدافا معينة لتوليد الدعم السياسي اللازم.

- إبراز الدور المهم الذي تلعبه المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ولكي تعمل كحافز أيضا في التحسين المباشر وغير المباشر للبيئة السياسية في البلدان النامية تجذب بدورها التدفقات الخاصة المحلية والدولية وتحسن قدرتها على الاستجابة لزيادة الفرص في الوصول إلى الأسواق.

- التوصل إلى اتفاق بشأن نهج يقوم على الأداء: تعزيز القابلية للمساءلة المتبادلة، والتأكيد على النواتج الإنمائية وتبسيط الإجراءات.

- التركيز على التدابير المتعلقة بفعالية المعونة كعامل تكميلي مهم لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وكعنصر مهم في بناء الدعم العام.

- العمل على تحقيق المزيد من المرونة في تقديم المعونة، بما في ذلك عدم ربط المعونة بشروط وزيادة الاستجابة للظروف الخاصة بفرادى البلدان والاستفادة في هذا الصدد من التطورات الأخيرة، ولا سيما توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (الموقوفة حتى ١١ أيار/مايو بشرط الاستشارة) لتوجيه المعونة إلى أقل البلدان نموا.

توفير وتمويل المنافع العامة العالمية

٢٧ - كان ثمة التقاء في الآراء بشأن الأهمية المتنامية للمنافع العامة العالمية وبشأن النقاط التالية:

- الحاجة للاتفاق على تعريف للمنافع العامة العالمية. وعندما تكون القضايا غامضة نوعا ما مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى ينبغي التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن الإجراء.
- حشد التعاون الدولي الفعلي لتوليد موارد إضافية للمنافع العامة العالمية غير الناتجة من المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك موارد القطاع الخاص.
- الاعتراف بوجود منافع عامة إقليمية وليس عالمية فقط.

مصادر ابتكارية لتمويل التنمية

٢٨ - كان هنالك اتفاق عام على إجراء التحليل الذي طلبته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لدراسة المصادر الابتكارية للتمويل مع منح الاهتمام لإمكانية التطبيق والتحقيق.

خامسا - الديون

٢٩ - شارك العديد من ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني في مناقشة الديون الخارجية[ي]. وتم التأكيد على توافق الآراء بشأن العديد من القضايا الواردة في موجزنا الدورة الثانية للجنة التحضيرية. واتفقت الوفود بصفة خاصة على ضرورة أن يصحب تخفيف الدين أو احتياجات البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل سياسات اقتصادية وتجارية ومالية ملائمة على الصعيدين الوطني والدولي. وفي الوقت ذاته تم التأكيد على أنه إذا تم تخفيف الدين فينبغي أن يكون تمويله زيادة على المساعدة الإنمائية وليس خصما عليها.

من أجل أولويات السياسة العامة

- الحاجة إلى التركيز على منع المشاكل الناجمة عن الديون الخارجية في المستقبل. وكانت هنالك دعوات في هذا الصدد لتقديم مساعدة تقنية من جانب البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية من أجل تحسين إدارة الدين في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموا.
- رئي أن من الحيوي الوفاء بالتزامات الدين التي تكون ضمن قدرة البلدان على الخدمة على المدى الطويل. وكانت هنالك دعوات لاتخاذ تدابير لضمان أن تخفيضات الدين التي تحدث نتيجة لتعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي تخفيضات مستدامة على المدى الطويل. وأُشير ضمن إطار مبادرة البلدان الفقيرة

المثقلة بالديون إلى الخيار المتعلق بالنظر في تخفيف الدين عند نقطة الانتهاء في الظروف الاستثنائية إذا كانت العوامل الخارجية قد تسببت في إحداث تغيرات أساسية للأوضاع الداخلية في البلاد مما أثر بشكل كبير في القدرة على وفاء الدين. وأوصي أيضا بأن تأخذ المساعدة التي تقدم عقب الاضطلاع بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون شكل المنح والأموال التسهيلية إلى حد كبير.

- زيادة الإشراف على المؤسسات المالية المحلية والأجنبية الخاصة والشفافية في معاملات الإقراض التي سوف تساعد المقرضين الخاصين في اتخاذ قرارات الإقراض بشكل ملائم.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الإشراف لصندوق النقد الدولي وتصميم أنظمة للإنذار المبكر.

٣٠ - في الوقت الذي لم يتحقق فيه توافق كبير في الآراء بشأن القضايا التالية فقد رأت بعض الحكومات أنها قضايا بحاجة إلى مزيد من النظر:

- ما لم يكتمل التمويل التام والإضافي لتخفيف الدين المتعدد الأطراف في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فإن أية مناقشة لتوسيع نطاق الجهود الحالية لتخفيف الدين سوف تكون سابقة لأوانها.
- وفيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة لخدمة الدين إثر الكوارث الطبيعية كان هنالك تساؤل عما إذا كان من الضروري إيجاد صكوك جديدة أو ما إذا كان النظام الموجود بالفعل يتميز بالمرونة اللازمة لضمان الاستجابة الملائمة.
- أُثير موضوع زيادة التركيز على السياسات لتوسيع الدعم للبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه صعوبات في خدمة الدين.
- كانت الحكومات تتحمل في السابق المسؤولية عن الإفراط في الاقتراض بواسطة القطاع الخاص المحلي إثر الأزمات المالية وقيامها في بعض الأحيان بتأميم البنوك. ولكن مثل هذا التصرف لا يشكل عبئا ماليا فحسب ولكنه يتسبب في إيجاد خطر معنوي بحيث لا يولي المقترضون أو المقرضون اهتماما كافيا للمخاطر التي يتحملونها. ولا ينبغي تشجيع هذه الممارسة.
- الحاجة إلى وضع مبادئ واضحة بشأن الدين وتسوية المشاكل المتعلقة بالدين. وأشارت بعض الوفود في هذا الصدد إلى الحاجة إلى إشراك الدائنين الخاصين في إيجاد حل للأزمات المتعلقة بالدين (انظر أيضا الفرع سادسا).

- إمكانية تسمية وسيط للجمع بين جميع الأطراف المعنية من جانب الدائنين والمدنيين للمساعدة في حل الأزمة المتعلقة بالدين. ويبقى التساؤل وهو التوصل إلى آلية لاختيار الوسطاء الملائمين المقبولين من جميع الأطراف المعنية.
- اتباع مؤسسات الإقراض الرسمية نهجا أكثر حذرا لضمان منح القروض الجديدة فقط عندما تتوفر مؤشرات واضحة بوجود القدرة على السداد عندما يحين موعد دفع الديون.

سادسا – القضايا المنتظمة

٣١ – كان هنالك توافق عريض في الآراء بين المتكلمين بأن من الضروري للغاية تحقيق تقدم بشأن القضايا المنتظمة[ك]. ومثلما حدث في الدورة الثانية للجنة التحضيرية، فقد تم توجيه المزيد من التركيز لموضوعين كبيرين هما المشاركة في العملية الدولية لاتخاذ القرار ووضع المعايير وزيادة التنسيق والاتساق في أنشطة الكيانات الدولية المختلفة.

٣٢ – شدد معظم المشاركين على الحاجة لمشاركة جميع البلدان بشكل أكبر وأكثر فعالية في تحديد الأعراف والمعايير والقواعد للتطبيق العالمي وأن تعكس ترتيبات الحكم العالمية بشكل ملائم مصالح واهتمامات الجميع. وكان ثمة التقاء في الآراء بأن زيادة التنسيق بين مجالات التنمية والتجارة والمالية ينبغي أن يكون أولوية وأحد النواتج الرئيسية لعملية تمويل التنمية. كما كان هنالك اتفاق واسع أيضا على أن بمقدور الأمم المتحدة أن تصبح منتدى مهما لتسهيل الحوار المتعلق بالسياسة بشأن القضايا الاقتصادية والمالية والإنمائية العالمية. ورحب المتحدثون بجهود المؤسسات المالية الدولية لكي تصبح أكثر قابلية للمساءلة وكذلك أكثر شفافية واستجابة للاهتمامات العامة الدولية.

من أجل أولويات السياسة العامة

- الكيفية التي يمكن أن تساعد بها جهود الإصلاح المستمرة في جعل الهياكل المالية القائمة أكثر شفافية واستجابة لتحديات العولمة والتنمية
- وضع ترتيبات ملائمة لبناء قدرات البلدان النامية في وضع سياسات دولية في مجالي المالية والتجارة.
- دراسة الأوضاع لإيجاد بيئة دولية مواتية أكثر لدعم تعبئة الموارد المحلية بما في ذلك فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق واستقرار أسعار السلع الأساسية الدولية والنظام المالي العالمي الذي يحكم التدفقات المالية الدولية.

- تحسين مجالات الاتساق والترابط والتنسيق والتعاون في الميادين المالية والتجارية والإنمائية. وتم بالفعل تحقيق بعض التحسينات. وبالرغم من ذلك وطبقا للمتكلمين، فلا يزال هنالك الكثير الذي ينبغي عمله لتوسيع وتعزيز أوجه الترابط والاتساق فيما بين المؤسسات المالية الدولية كمنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة ومختلف المحافل واللجان. وتمت الإشارة إلى ضرورة زيادة التنسيق على الصعيدين الدولي والوطني. كما تم التسليم أيضا بضرورة مضاهاة زيادة الترابط في وضع السياسات على المستوى التشغيلي عند ترجمة السياسات إلى إجراءات ملموسة.

- السبل التي يمكن أن يكمل بها التعاون الإقليمي بفعالية الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي. شدد المشاركون على ضرورة زيادة استكشاف سبل تعزيز ترتيبات التعاون والتنسيق الإقليمية بين المؤسسات العالمية والإقليمية في المجالات النقدية والمالية وفي منع الأزمات وإدارتها.

- زيادة استكشاف الطرائق المحتملة لزيادة التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية.

- تعزيز الإشراف المتعدد الأطراف بطريقة متماثلة في جميع البلدان.

- تشجيع تحقيق الترابط في السياسات الصناعية الرئيسية مع الأهداف العالمية.

- زيادة الرصد والإشراف على الأسواق المالية العالمية لتحسين أوجه الشفافية لجميع العناصر الفعالة بما في ذلك الموجودة في القطاع الخاص وذلك لزيادة التعاون في جمع المعلومات والبيانات.

- اتباع نهج تفاضلي في تنفيذ المعايير والقواعد مع مراعاة الاحتياجات والقدرات الإنمائية للبلدان النامية.

- دعم جهود صندوق النقد الدولي في تبسيط الاشتراطية.

- مواصلة احترام السياسات الاجتماعية والسياسية المحلية لفرادى البلدان في برامج التكيف الهيكلي.

- احترام الاستقلال الذاتي في إدارة حسابات رأس المال مثل مراعاة استخدام العناصر المثبطة والقواعد المالية واختيار أنظمة أسعار الصرف.

- تتسم بالأهمية مساهمة القطاع الخاص في الاستقرار المالي المحلي والدولي. وطبقا لكثير من المتكلمين فإن وضع قواعد وإجراءات لإشراك القطاع الخاص في إدارة الأزمة

وحلها يعتبر مهما وهو بحاجة لمزيد من البلورة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تعزيز الحوار والاتصال النشط والمنتظم بشأن القضايا المتعلقة بالسياسة قد يساعد في منع الأزمات.

- تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في البلدان النامية وزيادة إدماج القضايا الاجتماعية والمالية.
- استكشاف سبل تعزيز الدعم المتعدد الأطراف حتى يتيسر للبلدان مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية بشكل أفضل وتتكيف بطريقة تستجيب بشكل أكبر لعوامل النمو والعمالة.

الحواشي

(أ) البيان المشترك للرئيسين، المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، الصادر في ختام الدورة الثانية للجنة. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٢٨ ألف (A/55/28/Add.1)، المرفق الأول.

(ب) على سبيل المعلومات الأساسية، قدم ممثل منظمة التجارة العالمية أيضا وثائق تلك المنظمة التي تضمنت ملخصا للأعمال الحكومية الدولية الأخيرة في مجالين من مجالات اهتمام اللجنة، وهما ''المبادئ التوجيهية والإجراءات في مجال مفاوضات التجارة في الخدمات'' (S/L.93، المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١) وتقرير رئيس المجلس العام عن الدورة الاستثنائية السابعة للجنة الزراعة (G/AG/NG/7، المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١).

(ج) أدلى بكلمات بشأن مسألة الروابط ممثلو ١٨ بلدا أو مجموعة بلدان، وكذلك ممثلو خمس منظمات دولية (هي صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)؛ كما تكلم بشأن المسألة ممثلو منظمات المرأة والبيئة والتنمية باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية.

(د) اشترك ١٥ متكلما باسم حكومات البلدان أو مجموعات البلدان؛ وأربعة متكلمين يمثلون منظمات دولية (صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي)، وتكلم ممثل منظمة غير حكومية واحدة هي المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، نيابة عن مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالموارد المحلية.

(هـ) قدمت إلى المؤتمر المشترك لوزراء المالية ووزراء التنمية والتخطيط الأفارقة، الجزائر العاصمة، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

(و) كان هناك ٢٤ متكلما تكلموا باسم بلدان أو مجموعات من البلدان؛ وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات ممثلو منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي ومنظمة غير حكومية واحدة، هي ''بدائل التدريب والتنمية المجتمعية''، التي تحدث ممثلها باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية للاستثمار الأجنبي.

(ز) كان هناك ٢١ متكلما تكلموا باسم بلدان أو مجموعات من البلدان، وأربعة باسم منظمات دولية (منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) واثنان باسم منظمات غير حكومية (''الرصد الاجتماعي'' باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية للتجارة، ومنظمة البدائل الإنمائية للمرأة من أجل عهد جديد).

(ح) أدلى ببيانات ممثلو ٢٣ بلدا أو مجموعات من البلدان وخمس منظمات دولية (منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي) إضافة إلى منظمة غير حكومية (المجلس الكندي للتعاون الدولي باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمساعدة الإنمائية الرسمية والضرائب المفروضة على معاملات العملات النقدية.

(ط) المرجع نفسه.

(ي) أدلى ببيانات عن الدين ممثلو ٢٠ بلدا أو مجموعة بلدان إضافة إلى صندوق النقد الدولي ومنظمتين غير حكوميتين (مؤسسة الاقتصاد الجديدة ومجلس الكنائس العالمي).

(ك) كان هنالك ١٧ متكلما من بينهم ١١ حكومة أو مجموعات من الحكومات. وأدلى ببيانات ممثلو كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي وثلاث منظمات غير حكومية (منظمة المرأة للبيئة والتنمية باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالقضايا المنتظمة ومنظمة كاريتاس الدولية باسم التعاون الدولي الكاثوليكي من أجل التنمية والتضامن ومركز الاهتمام والتركيز على منظمة الجنوب العالمية.

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة*

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
A/AC.257/10/Add.3	١	قائمة المنظمات غير الحكومية التي أوصت اللجنة باعتمادها في العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية
A/AC.257/12	٢	تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة
A/AC.257/13	٢	تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، جاكارتا ٢-٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠
A/AC.257/14	٢	تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أفريقيا والاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، أديس أبابا، ١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠
A/AC.257/15	٢	تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أوروبا، جنيف، ٦ و ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠
A/AC.257/16	٢	تقرير المشاورة الإقليمية المعنية بتمويل التنمية في منطقة غربي آسيا، بيروت، ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠
A/AC.257/17	٢	تقرير المشاورة الإقليمية المعنية بتمويل التنمية في منطقة أمريكا اللاتينية بالبحر الكاريبي، بوغوتا، ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠
A/AC.257/18	٢	تمويل التنمية: جلستا استماع مع المجتمع المدني عقدتا في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠: موجز البيانات الملقاة في الجلستين والمناقشات الدائرة فيهما
A/AC.257/19	٢	جلسات الاستماع مع انقطاع الأعمال التجارية بشأن التمويل لأغراض التنمية المعقودة يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ .بموجز عروض الأفرقة والمناقشة
A/AC.257/21	١	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم العمل
A/AC.257/22 and Corr.1	٢	التقرير الثالث لمكتب اللجنة
A/AC.257/22/Add.1	٢	التقرير الثالث لمكتب اللجنة، إضافة: تقرير فرقة العمل التي أنشأها المكتب للنظر في طرائق قطاع الأعمال في عملية تمويل التنمية
A/AC.257/23/Add.1	٢	مذكرة من الأمين العام: تجميع المبادرات أو المواضيع
A/AC.257/24	٢	ورقة عمل أعدها الميسر

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
A/AC.257/L.6	٥	مشروع تقرير اللجنة التحضيرية عن المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية عن أعمال دورتها الثالثة
A/RES/55/186	٢	قرار اعتمدته الجمعية العامة بعنوان ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية ولا سيما في البلدان النامية لتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''

* الوثائق A/AC.257/12-19 هي وثائق موضوعية كانت معروضة أيضا على اللجنة في دورتها الثانية.

270701 230700 01-43987 (A)
0143987